خطة عمل إقليمية لمواجهة مشكلة الإعاقة

د0 عبد الناصر السويطى[*]

لكل مشكلة اجتماعية قائمة ثمن يدفعه المجتمع ككل أو تتحمل معظمه فئة معينة من أفـراده وجماعاته. ولكل مشكلة اجتماعية أيضا حل واحد أو عدة حلول. ولكل حل بدوره ثمن يدفعه المجتمع ككل، أو تتحمله فئة معينة من أفراده. واستمرار أي مشكلة اجتماعية بلا حل أو استفحالها معناه انه لا يوجد من يريد أو من يستطيع ان يدفع هذا الثمن . وعدم الرغبة أو عدم القدرة قد يكون في حـد ذاته مشكلة أخرى تحتاج بدورها الى التحليل .

ومواجهة أي مشكلة اجتماعية والتغلب عليها هما دائما أمر نسبي . فمع تـوفر الرغبـة والقدرة يصبح حل أي مشكلة اجتماعية مسألة تتراوح بين التخفيف منها ، أو تقليصها الى أدنى حـد ممكن ، أو القضاء عليها قضاء مبرما . وتتوقف درجة الحل هنا على طبيعة المشكلة ومدى الفهم العلمي لجذورها وديناميتها ، وعلى التقنية الاجتماعية المتوفرة وقت مواجهـة المـشكلة ، وعلـى السياسات والترتيبات المؤسسية التي تعبأ في هذه المواجهة . ويمكن أن نجمل هذا التهيـؤ الـواعي المتعدد الجوانب والمستويات تحت اسم برنامج العمل الاجتماعي .

لذلك فان هذه الورقة تتحدث عن العناصر الرئيسية لبرنامج عمـل اجتمـاعي عـام ، يمكن ان تتنوع ملامحه وقسماته طبقا لخصوصية أقطار المنطقة وحجم المشكلة وتـشعيباته : الفهم العلمي لطبيعة المشكلة وأبعادها0

1-التعبئة الإعلامية وخلق وعي جماهيري عام بضرورة مواجهة المشكلة ؛
2- سن التشريعات الملائمة لمحاصرة المشكلة ودعم المواجهة ؛
3- بناء المؤسسات الكافية والملائمة للرعاية والتربية والتأهيل والتشغيل؛
4 – تعظيم دمج المعاقين في المجتمع وإشراكهم في عملية التنمية ؛
5- دور الدولة في خلق آليات التنفيذ والتنسيق والتكامل والمتابعة؛

---

[*] جامعة فلسطين0

أولا. الدراسة العلمية لإبعاد المشكلة:

في الوقت الذي يشكل الإدراك العلمي الخطوة الرئيسية للتعامل مع مـشكلة الإعاقـة، فـان المجتمع العربي المعاصر يعاني من مظاهر تخلف عديدة تجعله قاصرا عن إدراكها بالوضع الملائم. فثمة بلدان تعاني من ندرة الاحصاءات الخاصة بحجم المشكلة و أنماطها ، بينما نجد بلـدانا أخـرى تتوفر لديها بعض الاحصاءات عن الحالات التي سجلت بمؤسسات التأهيل ، وهو عـدد إحـصائي يختلف الى حد كبير عن الحجم الحقيقي الواقعي . هذا بالإضافة الى أن أكثر البلاد العربيـة تقـدما فيما يتعلق باحصاءات المشكلة يفتقر الى توضيح خصائص واقعة الإعاقة وبعض أبعادها ذات الطابع الاجتماعي والصحي ، مما ييسر التعامل العلمي معها . وبالتحديد يلزم ما يلي كحد أدنى لفهم ظاهرة الإعاقة في دول المنطقة :

أ) ينبغي العمل على ضرورة التسجيل الإحصائي للظاهرة في مختلف مستوياتها :
المستوى الواقعي حيث الظاهرة في وجودها الخام ، ثم المستوى الخاضع لمرحلة الرعايـة والتربيـة والتأهيل ، ثم المستوى المؤهل والخاضع لمرحلة التشغيل . ان الحالة المثالية للفهم العلمي هي تطابق وتوازي البيانات في هذه المستويات الثلاثة . والفجوات المعرفية حتى إحصائيا تخلـق خللا يؤدي الى قدر من العجز في مواجهة المشكلة . وينبغي أيضا التوحد بين مختلف الـبلاد العربية فيما يتعلق بالمصطلحات والمتغيرات الإحصائية للظاهرة ، حتى تتيسر المقارنة مـن جانب ، وحتى يسهل توفير إمكانية مواجهة عربية شاملة متكاملة للمشكلة من جانب آخر.

ب) إن الإدراك العلمي لظاهرة الإعاقة ينطوي على الارتقاء بآليات الكشف المبكر عن المشكلة فـي مختلف البيئات العربية في المنطقة ، وذلك عن طريق اتخاذ الخطوات والاجراءا ت اللازمة ، كالعمل على القيام بمسوح شاملة أو بالعينة لتحديد حجم المعـاقين ، وظـروف اعـاقتهم ونوعياتهم وذلك بالتعاون مع القيادات المحلية والأهلية . إن المعلومات المتوفرة مـن هـذه المسوح هي الأساس لتحديد البرامج اللازمة وبدائل العمل المطلوبة لمواجهة المـشكلة علـى مختلف المستويات .

ج) ضرورة وضع نظام لتسجيل حالات الإعاقة. وفي هذا الصدد فانه من الضروري التركيز علـى قطاع الطفولة كأولوية أساسية للكشف المبكر عن أنواع الإعاقة ومصدرها ، وان يستعان في

ذلك بمراكز الأمومة والطفولة ومستشفيات التوليد ، والكشف الطبي على تلاميذ المـدارس مع توفير نظام طبي للخدمات الخاصة للأطفال المعاقين لإحالتهم إليه ، إن الكشف المبكـر يساعد الى حد كبير على المعالجة الصحيحة . ففي حالات الصمم والبكم لدى بعض الأطفال، على سبيل المثال ، ثبت في كثير من الحالات ان الصمم ليس صـمما تامـا ، وان اكتـشافه المبكر قد يساعد على تحسين البقية الباقية من القدرة على الـسمع عـن طريـق العـلاج المناسب ، بينما كان من المحتمل ان تضيع هذه القدرة الباقية لو لم يتم علاجها فـي الوقـت المبكر . كذلك فقد أثبتت التجارب الطبية انه من الممكن اكتشاف وتشخيص التكوين المـشوه لعظام مفصل الفخذ في الأسبوع الأول لولادة الطفل مما يساعد على علاج هذا التشويه الـذي قد يصبح إعاقة جسدية فيما لو ترك دون معالجة في تلك الفترة من حياة الوليد . ومثل هـذا يمكن ان يقال في حالة العيوب البصرية ، أو حتى في حالات الاضطراب النفسي أو التخلف العقلي .

د) ومن الضروري أن يتجه البحث العلمي الى دراسة معدلات الكفاءة بالنسبة لمؤسسات التأهيـل ، من حيث الإدارة ، وكفاءة الكوادر الفنية ، وتوفير الأساليب العلمية والتكنولوجيـة لتأهيـل المعاقين . يتحقق ذلك عن طريق إنشاء مراكز وطنية وإقليمية للتدريب والبحث تعمـل علـى تطوير ما يجعل خدمة التأهيل في أكثر مستوياتها كفاءة وملائمة . بالإضافة الى العمـل علـى تأسيس الكوادر المؤهلة تأهيلا علميا كافيا وكاملا وفعالا للتعامل مـع مختلـف مظـاهر المشكلة .

هـ) من الضروري أن يتجه البحث العلمي الى دراسة الظروف البيئية التي تكثـر فـي إطارهـا حالات الإعاقة للتعرف على عواملها وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية ، وذلك لخلق القاعدة التي تساعد على اختيار أكثر الأساليب كفاءة نحو مواجهة هذه الظـروف والقـضاء عليها .

و) كذلك من المفيد إرساء تقليد يحرص على عقد المؤتمرات والندوات التي تتناول مشكلة الإعاقة من حيث عواملها وملامحها وانسب أساليب مواجهتها. ومن الضروري أن تضم هذه المـؤتمرات الى جانب المهتمين بالبحث العلمي في إطار المشكلة أو المشرفين على الجوانـب التنفيذيـة للتأهيل والتشغيل ممثلين عن المعوقين . ومثل هذه الممارسة تتـيح لهـم مناقـشة قـضاياهم

وعرض وجهة نظرهم فيما يتعلق بطبيعة مشاكلهم وتقييمهم للخدمات وأساليب الرعاية والتأهيل والمعاملة التي تقدم لهم .

ز) إن جزءا لا يتجزأ من الفهم العلمي هو الالتزام في مواجهة مشكلة المعاقين بالاهتمام بأحدث المنجزات العلمية والسعي نحو الاستفادة منها بقدر الإمكان . على ان يراعي في هذه الاستفادة البعد المحلي وإمكانية ملائمة الحلول المطروحة مع الثقافة الاجتماعية السائدة . هذا مع مراعاة تحقيق اكبر قدر من التكيف والتلاؤم من جانب المعاق مع مجتمعه. وبذلك يمكن للبحث العلمي أن يسهم في تحقيق مواجهة جادة وفعالة للمشكلة .

ح) الاهتمام والاستثمار في بحوث التنمية والتطوير في ميدان الإعاقة . فالشاهد أن العالم العربي ما زال يعتمد اعتمادا شبه كلي على التقدم العلمي والتكنولوجي في دول العالم الصناعي دون ان ينمي قدراته الذاتية في هذا الصدد. فالأجهزة التعويضية للمعاقين ، على سبيل المثال ، مازالت تستورد في معظمها من الخارج . وبعض هذه الأجهزة باهظ التكاليف لا يستطيع تحمله إلا فئة قليلة من المعاقين الميسورين مثل السيارات والدراجات والكراسي المتحركة الخاصة بالمعاقين . و البعض الآخر من هذه الأجهزة لا يناسب البيئة العربية إما لحساسيته البالغة أو لعدم اتساقه مع أسلوب المعيشة والتركيب الايكولوجي للمدينة والقرية والبادية العربية. لهذه الاعتبارات ، وغيرها ، لابد للمجهود العلمي والتكنولوجي العربي في ميدان الإعاقة من تخصيص جزء من طاقته البشرية والمادية لتنمية تقنيات محلية تستجيب لبعض خصوصيات البيئة والمجتمع العربي0

ثانيا. الإعلام وتكوين وعي جماهيري بخطورة المشكلة :

من المعترف به إن الإعلام المعاصر يلعب دورا رئيسا في تأسيس الاتجاهات والقيم لدى قطاعات كبيرة من أفراد المجتمع سواء في ما يتعلق بمختلف القضايا الاجتماعية أو في ما يتعلق بأهمية التنمية الاجتماعية ومنطق المشاركة فيها .

ولم يعد تأثير وسائل الإعلام مقتصرا على مجتمع المدينة ، بل تجاوزه الى شرائح متزايدة من سكان الريف والبادية. ومع ذلك فانه من الملاحظ أن هذه الوسائل لم توظف توظيفا كافيا في رفع وعي المواطنين بكثير من المشكلات الاجتماعية. ولكي تكون التوعية الإعلامية رشيدة فإنها لا بد ان

تخاطب أسباب المشكلة، ومظاهرها ، وضحاياها ، وسبل معالجتها بلغـة مفهومـة وتاثيراتدراميـة مناسبة.

وفي ما يتعلق بفاعلية جهاز الإعلام في مواجهة مشكلة الإعاقة نجد أن هذه الفاعليـة تتحـد بالنظر الى الأبعاد الاساسيةالتالية :

أ) أولا ينبغي أن ينتهز الإعلام فرصة عام المعاقين لكي يبدأ مجموعة من الحملات الإعلامية التي تتضمن معلومات عن الأهداف الأساسية لعام المعاقين، ورفع وعي الجماهير بحقوق المعاقين في الاشتراك في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، ورفع الوعي بأهمية مشاركة المعـاقين في تنمية الحياة المجتمعية.هذا بالإضافة الى انتهاز هذا العام لنشر مجموعة من المعارف التـي تخلق وعيا عاما لدى الجماهير في ما يتعلق بالمصادر الأساسية للإعاقة، سواء كان منهـا مـا يتعلق بالجوانب الثقافية كتخلف الوعي الصحي، أو ما يتعلق بالعوامـل الاجتماعيـة كالتوعيـة بأخطار حوادث المرور وويلات العنف والحرب ، أو ما يتصل بالجوانب الـصحية الفرديـة ، كالمسائل المتعلقة بالتغذية ، والحمل ، و إجراءات الوقاية والتطعيم للأطفال في سنوات حيـاتهم الأولى والمبكرة.

ب) ينبغي أن تعمل وسائل الإعلام، ومصادر الثقافة العامة والجماهيرية، ومعاهد التعليم والجامعـات على تكوين إدراك لدى المسئولين والرأي العام بان كل معاق يمكن أن يتعلم ويتأهل ويصبح فردا نافعا ومقبولا في مجتمعه إذا ما اختيرت الطرق المناسبة لتعليمه في الوقت المناسب.

ومهما كانت درجة الإعاقة فان الطفل المعاق يمكن إحداث تقدم في نموه و قدراته بـل انـه تتخلق لدى الطفل المعاق نفسه الرغبة في النمو والتغلب على ظروفه إذا وجد المساعدة الملائمة. وقد أثبتت التجربة الإنسانية هذه القدرة ومن ثم فان القول بعدم قدرة المعاق على التطور إنما يمثل تهاونـا أو تهربا من مسئولية اتخاذ الوسائل آو الإجراءات اللازمة لإحداث هذا التطور.إن العمل في مجال المعاقين يقتدي تثبيت هذا الإيمان بقدرتهم على التطور ورغبتهم فيه. وعلى وسائل الإعلام أن تعمـل على نشر هذا الإيمان وإشاعته كنقطة انطلاق لمواجهة مستلزمات التعليم والتأهيل اللازمة للمعـاقين وإدماجهم في إطار الطاقة البشرية المنتجة. وبذلك يصبح الاستثمار في الوقاية والعلاج من الإعاقة ذا

عائد اقتصادي أو اجتماعي يوفر على المجتمع في نهاية المطاف أعباء أعالتهم وتركهم أفرادا منعزلين ومحرومين من مقومات الكرامة الإنسانية.

ج) إن مسؤولية منع الإعاقة أو مواجهتها مواجهة موضعية تتطلب الوعي بأسباب الإعاقة ومصادرها والتعامل معها والخدمات المتاحة لها على نطاق المجتمع كله. ومن هنا فان لوسائل الثقافة والإعلام ومؤسسات التعليم دورها في نشر هذا الوعي عن طريق ما يمكن أن نسميه ثقافة الإعاقة . بهذا يمكن إيجاد رأي عام موضوعي لمواجهة مشكلات الإعاقة معتمدا على المعرفة العلمية، وحريصا على التخطيط والعمل في هذا المجال، دون خوف أو عقد أو اتكالية . ولا بد من الإشارة هنا الى دور وسائل الإعلام في نشر"الوعي المروري". وحوادث المرور أصبحت تمثل نسبة متزايدة من مصادر الإعاقة الجسدية. كذلك من الضروري نشر الوعي الخاص بإزالة الوصمة المرتبطة بالإعاقة عن طريق برامج وسائل الثقافة والإعلام والمواد التعليمية والتأهيلية وإنتاجها محليا ، وذلك كجزء من العمل العربي المشترك في مجالات الثقافة والتصنيع. وعلى المؤسسات العربية الإقليمية المعنية اتخاذ الإجراءات اللازمة للقيام بمثل هذه الدراسات كجزء من النشاطات العربية خلال العام الدولي للمعاقين.

د) انه ينبغي على الجهاز الإعلامي والتعليمي أن يبصر الرأي العام بجدية المشكلة ، وحجم الفاقد البشري والاقتصادي الذي ينتج عنها ، ثم العمل على توضيح الإجراءات الرئيسية التي ينبغي اللجوء إليها في حالة وقوع الإعاقة بدءا من التبليغ عنها وحتى معاونة مؤسسات الدولة في عمليات التأهيل . كذلك على أجهزة الإعلام أن تخلق وعيا عاما بضرورة تشغيل المعاقين المؤهلين في مختلف جوانب التنمية وإبراز الايجابيات التي يمكن ان تتحقق من وراء ذلك سواء بالنسبة لمعاقين أو بالنسبة للمجتمع والتنمية الاجتماعية.

ه) انه من الضروري أن تستحدث أجهزة الإعلام برامج خاصة للمعاقين، تحاول ان تساعدهم على تفهم عاهتهم ، ثم مساعدتهم بأساليب الإعلام والتثقيف المختلفة لمواجهة هذه الإعاقة والتغلب عليها وكيفية تحويلها الى طاقات ايجابية . هذا بالإضافة الى ضرورة العمل على تغيير موقف المحيطين بهم وموقف الرأي العام من اجل تبني نظرة أكثر فعالية وإيمانا بطاقتهم . ومن المهم أن ندرج هنا ان إحساس المعاق بالعجز والنقص وإهدار الكرامة ليست كلها نابعة من الحقيقة

الموضعية للإعاقة نفسها ، وإنما ينبع جزء أخر منها – وربما كان الجزء الأكبر- من ردود فعل الآخرين نحو الشخص المعاق . فردود الفعل البالغ فيها- سواء الشفقة أو المساعدة أو التجاهل أو النبذ- كون لها من المضاعفات النفسية أكثر مما للإعاقة ذاتها . وهنا يأتي دور الإعلام والتوعية الجماهيرية بأمثال أساليب التعامل مع المعاقين . واختيار امثل أساليب التعامل ليس مهما المشتغلين بالإعلام وحده ، بل هو كذلك مهمة الأخصائيين الطبيين والنفسيين والاجتماعيين.

ثالثا. سن التشريعات المناسبة لواجهة الإعاقة:

إن تأسيس بناء تشريعي يدعم مواجهة الإعاقة يعني إصدار مجموعة من القوانين والقرارات التي توفر حدا أدنى من المواجهة لمشكلة الإعاقة، بحيث لا تترك هذه المسالة لمجرد الإحساس الفردي أو الوازع الخيري للإنسان. إن مثل هذه القوانين هي المؤشر للحد الأدنى من الضمير الجمعي في مواجهة المشكلة. وفي اعتقادنا إن على هذا البناء التشريعي أن يغطي الجوانب الأساسية التالية:

أ) الجوانب التي تتعلق بالمعاقين أنفسهم إذ ينبغي أن ننتهز فرصة عامهم العالمي في تأكيد مسألتين :

الأولى انه وفقا للمادة 12من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3447 والذي يؤكد على إعلان انه من الضروري والمفيد استشارة الأشخاص المعاقين أو تنظيماتهم في كل الأمور التي تمس حقوق المعاقين ومصالحهم . وبالتالي ينبغي أن يشجع الأشخاص المعاقون على تنظيم أنفسهم حتى يكونوا قادرين على التعبير عن أرائهم بفاعلية ، وان يحافظوا على حقهم في المشاركة الفعالة في صناعة السياسة الاجتماعية وإصدار القوانين اللازمة في هذا الصدد.أما المسالة الثانية فتتمثل في ضرورة مراجعة التشريعات القائمة وإلغاء أي ممارسات تميز بين الأشخاص العاديين والمعاقين فيما يتعلق بالتعليم أو التشغيل بحيث يتوفر المناخ التشريعي الملائم لإدماجهم اجتماعيا.

ب) أنه من الضروري إصدار مجموعة من التشريعات تحاول مواجهة الإعاقة قبل وقوعها أو استفحالها. ويتطلب ذلك مثلا ضرورة وضع نظام لتسجيل حالات الإعاقة وخاصة بالنسبة للأطفال أو أن يستعان في ذلك بمراكز الأمومة والطفولة ومستشفيات التوليد والكشف الطبي على تلاميذ المدارس مع توفير نظام طبي ونفسي للخدمات الخاصة بالأطفال المعاقين لإحالتهم

إليه .هذا مع ضرورة التركيز على قطاع الطفولة كوسيلة أساسية للكشف المبكر عـن أنـواع الإعاقة ومصادرها ، فان الكشف المبكر يساعد الى حد كبير على المعالجة الـصحيحة مـن مختلف أنواع الإعاقة . ينبغي أيضا التأكيد على الكشف الطبي لمن يحاولون الزواج وتبصيرهم باحتمالات النسل المشوه أو المعاق حيثما توجد ، ونصحهم بعدم الإنجاب كلما كان مثـل هـذا الاحتمال عاليا أو على الأقل بتوقعه وتحمل مسؤولياته.

ج) وفيما يتعلق بظروف العمل فإلى جانب التشريعات العامة ، لا بد من سـن تـشريعات خاصـة بالوقاية والأمن الصناعي في مهن معينة، وما يتعلق بذلك مـن تأمينـات اجتماعيـة وتفتـيش وفحوص طبية دورية

د) هناك الكثير الذي ما زال يستلزم تشريعيا بخصوص تنظيم المرور في الأقطار العربية. أن عـدد السيارات والشاحنات في الأقطار العربية يتضاعف كل خمس سنوات. هـذه الزيـادة الهائلـة يترتب عليها بالطبع زيادة في الحوادث التي أصبحت رافدا متناميا للإعاقة. والمطلوب تشريعيا في هذا الصدد هو سن القوانين والقواعد التي تقلص من نسبة هذه الحوادث - مثل التدقيق في اختيار ومنح رخص القيادة ، والالتزام بقواعد السرعة والإشارات والتامين عليهـا ، وعلـى سائقيها ومستخدميها ، وما الى ذلك.

ه) الى جانب التشريعات المتعلقة بالوقاية من الإعاقة ، لا بد من استكمالها بتشريعات علاجية . مـن ذلك مثلا ، سن مجموعة من التشريعات الملائمة التي تعطي الحـق للمعـاق فـي الرعايـة والتأهيل من قبل مؤسسات التأهيل على مجموعة الحقوق الأساسية والتعويضية التي ينبغـي ان تلتزم بها المؤسسة التي كان يعمل بها ، ووقعت في إطارها إعاقته أو حتى خارجها ، ثم حقوق المعاق على الدولة في شكل مساعدات مالية أو عينية تساعده على التغلب على الإعاقة ، وفـي شكل امتداد الرعاية الى أسرته بما يعوضها عما يلحق بعائلها من إعاقة.

و) فيما بعد التأهيل ينبغي أن يركز البناء التشريعي للمجتمع على إصدار مجموعة من القوانين التـي تلزم أصحاب الأعمال في القطاعين العام والخاص بتشغيل المعـاقين المـؤهلين فـي أعمـال مناسبة. وحبذا لو نصت التشريعات على نسبة معينة – على الأقل – هذا مع الالتـزام بـسلم الرواتب والأجور المعمول بها لغير المعاقين بحيث لا ينطوي تشغيل المعاقين المؤهلين علـى

أي إجحاف أو استغلال. وهنا يلزم صياغة بعض القواعد التي تتضمن جزاءات رادعة في حال تجاوز ما حددته التشريعات في هذا الصدد بالإضافة الى بعض التشريعات التي تمنحهم الأولوية في التعين في بعض الوظائف.

ز) في حالة إصدار أي من التشريعات المتعلقة بالمعاقين ، فأنه من الضروري إجراء بعض المشاورات سواء بالأشخاص المعاقين أنفسهم أو بالتنظيمات التي تتولى الدفاع عن حقوقهم وذلك حتى تصدر التشريعات مراعية لحقوقهم ومصالحهم على أساس أنهم أكثر إدراكا لمدى ملائمة هذه التشريعات لهم .

ح) الملاحظة ان عددا من الأقطار العربية لم تتوان في إصدار التشريعات المتقدمة لرعاية وتأهيل وتشغيل المعاقين . ولكن الواقع يكشف ان التنفيذ الأمين لهذه القوانين لا يتم في غالب الأحوال . فإجراءات التفتيش والمراقبة والمحاسبة والعقاب في النهاية هي التي تجعل أي قانون أداة فعالة لتحقيق أي سياسة اجتماعية . وهذه بالذات هي الناحية التي يوجد فيها تهاون ملحوظ . وإذا جاز مثل هذا التهاون في تطبيق القانون في أنشطة مجتمعية أخرى بالنسبة لغير المعاقين ، فقد يكون لدى المتأثرين بها من القدرة وأمامهم من السبل ما يمكنهم من تصحيح ذلك .أما بالنسبة للمعاقين فأجهزة القانون والضبط الاجتماعي المؤسسي هي سبيلهم الأوحد في الحصول على حقوقهم .

والخلاصة – إذن –هي انه بالنسبة للأقطار العربية التي لم تسن التشريعات المناسبة لرعاية وتأهيل وتشغيل المعاقين ، فان الأولوية واضحة . وبالنسبة لتلك التي لديها تشريعات لا تغطي ظاهرة الإعاقة ، وقاية وعلاجا وتأهيلا وتشغيلا بشكل متكامل ، فالأولوية تحتم استكمال تلك التشريعات . بيد انه بالنسبة لكل الأقطار تبقى المسألة الحيوية الرئيسية هي التنفيذ الأمين لما يصدر من تشريعات بالنسبة للمعاقين.

رابعا. التوسع في إقامة مؤسسات التربية الخاصة بالمعاقين :

يشكل الأطفال نسبة كبيرة من مجموع المعاقين في دول المنطقة . ويقدر عددهم بحوالي ثلاثة ملايين طفل معاق في الوقت الحاضر . وهم يحتاجون الى رعاية تربوية و تعليمية فعالة

وخدمات متخصصة . وإعطاء الأطفال المعاقين أولوية خاصة ينطلق من اعتبارين أساسيين أولهما أن الاكتشاف المبكر لإعاقاتهم و التعامل معها طبيا ونفسيا واجتماعيا وتعليميا من شأنه ان يعظم العائد المحسوس من مجهودات هذه الرعاية . والاعتبار الثاني هو ان تدارك المعاقين في مرحلة الطفولة من شأنه ان يخفف الضغط فيما بعد على مؤسسات رعاية وتأهيل المعاقين الكبار - والتي هي بكل المقاييس ، كما رأينا ، تشكو من نقص كبير ، كميا وكيفيا ، في دول المنطقة.

إن برنامج التربية الخاصة تتطلب نفقات قد تبدو باهظة ، لكنها استثمار بشري لا يمكن إغفاله . وينبغي ألا ينزعج المخططون وصانعو القرارات مما قد يبدو لأول وهلة من ضخامة الاعتمادات المالية لتعليم المعاقين . فالتفكير المتأني والحسابات الاقتصادية الرشيدة - حتى لو صرفنا النظر عن الاعتبارات الإنسانية - لا بد أن تخلص الى ان التكاليف تكون اكبر كثيرا إذا لم يتحقق الكشف المبكر عن الأطفال المعاقين وتعليمهم ، تمهيدا لتأهيلهم وتشغيلهم ودمجهم في المجتمع والاقتصاد الوطني . ان دراسات المتابعة لبرامج التعليم الخاص للمعاقين وبرامج تأهيلهم وتشغيلهم قد اثبت في مختلف أنحاء العالم أن المزايا الاقتصادية المكتسبة من هذه البرامج تفوق ما يستثمر فيها . فالمعاقون المؤهلون هم جزء من القوى النتيجة ، وتنعدم أو تنخفض حاجتهم الى المساعدة الاجتماعية ومعاشات العجز والضمان الاجتماعي. إن عدم تعليم الأشخاص المعاقين ،أو القصور في تدريبهم وتأهيلهم مهنيا بنسب متساوية مع قرنائهم المعافين ، ووضع مشكلتهم في أدنى سلم الأولويات هو اتجاه غير سليم إنسانيا ، وغير رشيد اقتصاديا.

فهو يؤدي فما بعد الى برامج باهظة التكاليف لرعاية المعاقين الذين لم يتعلموا ولم يدربوا مهنيا . ومن ثم ينبغي لدول المنطقة أن تراجع خططها التربوية بحيث تتجنب ما تعرضت له دول أخرى أهملت هذه المشكلة .

وفيما يلي نقترح الخطوة العريضة للمبادئ التي تحكم هذا العنصر الأساسي في برنامج العمل الاجتماعي والمتصل بما يعرف عادة بالتربية الخاصة:

ا) ينبغي أن تكون الموارد التربوية للأطفال المعاقين مناظرة للموارد المتوافرة للأطفال الأسوياء كحد ادني . بل ان المطلوب هو ان تكون هذه الموارد اكبر بدرجات متفاوتة للوفاء بالاحتياجات الخاصة للأطفال المعاقين . فإلى جانب الأجهزة التعويضية ، يتطلب تعليم الأطفال المعاقين

ترتيبات معمارية ومكانية ومؤسسية خاصة ، ومعدلا أعلى من عدد المعلمين الى عدد الأطفـال المعاقين .

ب) إن برامج التربية الخاصة للمعاقين ينبغي ان تتصف بالمرونة ، طبقا لنـوع ودرجـة الإعاقـة ، وظروف الطفل النفسية والاجتماعية . وفير الحالة المثلى ينبغي ان تسمح هذه البرامج بتمكـين بعض الأطفال المعاقين من الالتحاق بالمدارس العادية ، بينما سيحتاج أطفال آخرون الى عناية تربوية مكثفة لا توجد عادة في المدارس العادية. ولكن الهدف هو دمج الأطفال المعاقين دمجـا كاملا بقدر الإمكان في مجتمع غيرهم من الأطفال العاديين . فالجانب الفائدة النفسية والمعنويـة لهذا الدمج ، هناك مهارات اجتماعية يصعب على الطفل - سواء كان معاق أو غير معاق - أن يكتسبها إلا من خلال جماعات اللعب. ومهما كان الأمر فان اختلاف أنمـاط الإعاقـة والعجـز ودرجاتها يقتضي مرونة كافية تتيح لبعض المعاقين من الأطفال التربية في مدارس خاصة ، وقد يحتاج البعض الأخر الى مدارس منفصلة لفترات معينة ،بينما يمكن لفريق ثالث الاسـتفادة مـن الدراسة العادية مع توجيه عناية خاصة وإرشاد معين .

ج) في الحالات التي يتعلم فيها الأطفال المعاقون الى جانب التلاميذ غير المعـاقين ، يتعـين علـى المسئولين التربويين أن يدرجوا في خططهم بوضوح الاعتمادات المالية والتجهيزات الإضـافية التي يتطلبها التلاميذ المعاقون، وإلا انقلب وجودهم وسط زملائهم الى معاملة تربويـة تمييزيـة قاصرة ، مما قد يؤدي الى عكس النتيجة المتوخاة تماما.

د) يدخل ضمن خدمات التربية الخاصة للتلاميذ المعاقين - سواء كانوا في مدارس مـستقلة بهـم أو كانوا في مدارس عادية مع غيرهم من التلاميذ المعاقين – ما يلي :

• التفريد - أي أن تقدم الخدمات التربوية طبقا لاحتياجات كل تلميذ معاق ووفقا لظروفه الخاصة . فحتى بين تلاميذ نفس الفئة المعاقة ، توجد فروق فردية واضحة لا يجدي معها تقديم خدمة جماعيـة مقننة . والتفريد في برنامج الخدمات لا يعني التفريد في الأهداف التربوية ، وإنما فـي الوسـائل والطرق المتبعة والتوقيت والمدى الزمني المناسب للتعليم.

• القرب من محل الإقامة - لصعوبة انتقال المعاقين من أماكن سكنهم، ولان عددا كبيرا منهم يكـون في العادة من خلفيات أسرية واجتماعية متواضعة يصعب عليها اقتصاديا توفير وسائل نقل عصرية.

فمن المستحسن توفير خدمات التربية والتعليم الخاصة بالمعاقين على اقرب مسافة ممكنة من محال سكنهم . هذا طبعا باستثناء الظروف المتطرفة التي تكون الخدمة التربوية فيها شديدة التخصص ولا يمكن توفيرها في كل مجتمع محلي.

• الشمول - أي خدمة كل الأطفال والمراهقين المعاقين بغض النظر عن السن أو نوع أو درجة الإعاقة ، بحيث لا يحرم أي طفل أو مراهق في سن المدرسة من الحصول على التعليم بدعوى شدة الإعاقة ، وان توفر الوسائل التعليمية التي تمكنه من تنمية طاقاته الى أقصى حد ممكن.

ه) ينبغي توفير الخدمات التربوية للأطفال دون سن المدرسة(أي ما قبل الخامسة أو السادسة من العمر) . ويتأتى ذلك بتوجيه الآباء والزيارات المنزلية وتزويد الطفل المعاق بما يلاءم حالته من الأجهزة التعويضية واللعب والمثيرات الحركية والذهنية ، أسوة بما يحصل عليه أقرانه المعاقون في دور الحضانة ورياض الأطفال، ويمكن أن توفر مثل هذه الخدمات في مؤسسات خاصة للأطفال المعاقين في مرحلة ما قبل المدرسة.

و) ينبغي توفير الفرص التربوية للمراهقين والكبار من المعاقين على نفس النطاق والمستوى (وان تغيرت الأساليب والوسائل)الذي يحظى به أمثالهم من المعاقين.

ز) إن الاستجابة الملائمة لاحتياجات المعاقين تربويا وتعليميا ، تقتضي العمل على استناد المسؤولية الرئيسية في هذا الصدد الى هيئة واحدة أو جهاز وطني واحد يتولى التخطيط والتنسيق والإشراف على التنفيذ. ولكن حتى نتحاشى التعقيدات البيروقراطية ينبغي أن يترك التنفيذ نفسه للمؤسسات التي تقدم الخدمة الخاصة للمعاقين على المستوى المحلي --- سواء كانت حكومية أو أهلية .

خامسا. التوسع في إنشاء مؤسسات ملائمة للتأهيل :

تعتبر عملية التأهيل من العمليات الرئيسية في مواجهة الإعاقة لأنها تعيد صياغة الإنسان الذي أعيق جزئيا في بعض قدراته ، بخلق تعويضا لديه في جانب آخر حتى يظل له إسهامه النشط في المجتمع بما يحفظ له ثقته بنفسه واحترام الآخرين له .

والموقف الحالي لعملية التأهيل في العالم العربي تنتابها عدة مآخذ رئيسية نذكر منها ما يلي :

أ) محدودية جهود التأهيل - إذ نجد أنها لا تغطي إلا جزءا يسيرا من حجم مشكلة الإعاقة في المنطقة . هذا بالإضافة الى عدم التكامل بين العمليات الفرعية للتأهيل ابتداء من الرعاية الى

التأهيل وحتى الإدماج . ويخلق عدم التكامل خللا كبير في الفعالية الحقيقية فـي مواجهـة مشكلة الإعاقة .أي بصدد نقص كمي فادح ونقص كيفي واضح .

ب) تتسم البرامج الخاصة بالمؤهلين بالتركيز على التأهيل للإعاقة الجسدية ، وغالبا ما تكـون في أعمال نمطية لا تعكس التنوع المهني المصاحب للتطور الاجتماعي في الوقت الحاضر . ومن ثم يعزز هذا الوضع عدم اهتمام أصحاب الأعمال بشريحة كبيـرة مـن المعـاقين المؤهلين . لا يحتاجها المجتمع حقيقة ، أو لا يرغب فيها المعـاق . ومـن هنـا فـان مؤسسات التأهيل القائمة في حاجة الى مراجعة برامجها وأسـاليبها فـي ضـوء أعـداد المعاقين كمورد بشري من موارد التنمية0

ج) يحظى المعاقون عقليا ونفسيا بنصيب اقل من المعاقين جسديا . ورغم وجود المؤسـسات الرائدة في بعض الأقطار العربية إلا إن الخبرة العربية في هذا المجال ما تزال محـدودة للغاية سواء في مجال الرعاية أو التربية الخاصة أو التأهيل . وهو بطبيعة الحال مجـال أكثر تعقيدا من الإعاقة الجسدية .

د) ما تزال رعاية المعاقين وتأهيلهم تمثل في الغالـب مجـالا لجهـود الجمعيـات الأهليـة والتطوعية والجمعيات الأجنبية في عدد من الأقطار العربية . وباستثناء أقطار عربيـة محدودة فان الجهود الحكومية لم تتدخل بثقل يذكر من حيث إنشاء المؤسسات اللازمة ، وتكوين الكوادر الفنية المدربة بالكم والكيف اللازمين .

ه) تتخلف مؤسسات التأهيل تنظيميا وتتخلف أساليبها في العمل . فمع التسليم بأن البناء التنظيمـي والخدمي لكل مؤسسة ينبغي أن يعكس طبيعة المعاقين الذين تتعامل معهم ، فانـه ينبغـي مراعاة تنويع الأساليب في داخل كل مؤسسة طبقا لاحتياجات كل معاق ، والحـذر مـن تبني نماذج الرعاية والتأهيل الجاهزة التي تطبق في مناطق أخرى .

فالملاحظ أن بعض المؤسسات تتبنى فلسفة الإيواء الكامل لفئات معينة من المعاقين فـي شكل مستعمرات رعاية وتأهيل وتشغيل كعملية متكاملة . وقد تعرض هذا النموذج للنقد فـي البلاد الأوروبية التي ابتكرته هي نفسها في مرحلة سابقة - بدعوى انه يعـزل المعـاق عـن المجتمع . وقد تخلت عنه بعض هذه الأقطار ، وتبعتها في ذلك ميكانيكيـا بعـض المؤسـسات

العربية . ثم اتضح في السنوات الأخيرة بعد التجربة أن المجتمع الخارجي ومؤسساته ليس معدا بشكل كافي لاستقبال ودمج بعض هؤلاء المعاقين المؤهلين . ومرة أخرى بدأت بعض مؤسسات هؤلاء المعاقين في الغرب تعود الى نموذج الإيواء الكامل لهم . ومـرة أخـرى أيـضا تبعتهـا مؤسسات عربية . هذه التبعية الميكانيكية لها ابلغ الأضرار نتيجة لعدم التزامها بمقتضيات الواقع الثقافي في المنطقة . والمطلوب في هذا الصدد صياغة سياسات وممارسات تنبـع مـن واقـع المجتمع العربي وظروف بيئاته المحلية . ففي المراكز الحضرية الكبرى مثل القاهرة وبغداد قـد يصعب علا المعاق المؤهل الانتقال من مكان الإقامة الى مكان العمل .وفي هذه الحالـة يعطيـه نموذج الإيواء المتكامل فرصة أعظم للرعاية والعمل . وحتى لا يؤدي الإيواء الكامل الى عزلـه عن المجتمع الأم ، فيمكن تعظيم فرص التفاعل بتنويع العمالة بحيث تشمل معاقين وغير معاقين في ورش ومصانع مستعمرات المعاقين . اننا نضرب هذا المثل فقط للتدليل على أهمية ابتكـار صيغ جديدة أكثر ملائمة للظروف المحلية العربية . والمحك في النهاية أن لا تتـصلب شـرايين المؤسسات القائمة على شؤون المعاقين في قوالب جامدة.

سادسا. سياسة الإدماج الاجتماعي للمعاقين ومجالاتها:

في محاولة لرسم سياسة فعالة لتأهيل المعاقين من ثم إعادة دمجهم اجتماعيا فان على الدولة والمجتمع أن يراعيا ما يلي:

أ) الأخذ بمبداء التأهيل البيئي بمعنى العمل على تأهيل المعاقين في غير عزلة عن البيئـة الطبيعيـة التي سوف يتعاملون معها ، بحيث تصبح عملية الإدماج والتشغيل مجرد امتـداد مرحلـي أو تطور طبيعي لعملية التأهيل . هذا بالإضافة الى ضرورة أن يتم التأهيل على مهن ذات أهميـة اجتماعية وذات قبول اجتماعي واضح ، مما يحفز المعاق ويعطيه مزيدا من الثقة في نفـسه ، وشعورا بأنه قد عوض تعويضا حقيقيا . وفي هذا الصدد ينبغي ألا يقتصر تأهيلهم على المهن ذات المكانة الدنيا في السلم المهني ، أو تدريبهم على مهن مهجورة لا إقبال عليها .

ب) إن إدماج الأطفال المعاقين مع الأطفال العاديين في مراحل الدراسة لا يعني مجرد الدراسة فـي فصول مشتركة بالمدارس العادية. لكنه يقتضي جهدا منظما في الإعداد له من حيـث تـدريب

المعلمين، ومن الخدمات التعليمية المساندة، ومن توجيهات وإرشادات خاصة. وإذا لـم تتـوفر الظروف والإمكانيات الملائمة لمثل هذا الإدماج فان ضرره أحيانا قد يكون أكثر من نفعه.

ج) انه من الضروري ممارسة التأهيل على احدث المستويات والتطورات التكنولوجية بالنسبة لمهـن ذات أهمية اجتماعية بحيث يحدث إبداع في مزاوجة العنصر التكنولوجي الـذي أتاحـه العـام بالحاجة الاجتماعية لمهن معينة . هذا مع الضرورة تأكيد الاعتبارات العملية وليست النظريـة في عملية التأهيل ، مع مراعاة حالة المعاق ومدى ملائمته للمهنة موضع الاهتمام . والاهتمـام بالتأهيل في مؤسسات حديثة ومجهزة تجهيزا فعالا يكسب المؤهلين اعتزازا بتـأهيلهم ، كمـا يشعر المجتمع بان تأهيلهم يمثل خدمات جادة يمكن الاستفادة منها .

د) من الضروري الاهتمام بشكل خاص بمؤسسات التأهيل من حيث مدى ملائمـة بنـاء المؤسـسة بالنسبة لنوع الإعاقة التي تتولى تأهيلها. أي المواءمة بين مبنى المؤسسة

وطبيعة الإعاقة . هذا بالإضافة الى توفير التجهيزات الكافية والملائمة للتدريب عليهـا، أو توفير الأجهزة التعويضية التي تساعد على الاستعادة الجزئية لوضع ما قبل الإعاقة . وهذا النوع من التخصص في التأهيل يحكم الصلة بين المعاقين مجالات استخدامهم في سوق العمل .

ه) ينبغي أن يحدث اهتمام كبير بتوفير الكوادر الفنية ذات الكفاءة المدربة تدريبا كافيا للتعامـل مـع المعاقين بحيث تضفي على عملية التأهيل طابعا فنيا وإنسانيا في وقت واحد . هذا يجعـل مـن مرحلة التأهيل إعادة صياغة إنسانية تكاد تكون بمثابة إعادة تنشئة اجتماعية كاملة . إن معاهـد تدريب هذه الكوادر الفنية محدودة للغاية في العالم العربي . والذين يختارون لها لا يخـضعون عادة لاختبارات نفسية وعاطفية أو معايير انتقائية تؤكد ملائمتهم للتعامل مع المعاقين . ومهنهم ذاتها لم تحظ بالتوصيف الكامل أو التقدير الاجتماعي والرسمي المناسب مما ينعكس بدوره على عملهم وعلى تيسير إدماج المعاقين في المجتمع . ولكن تبقى المشكلة الرئيسية تخريج أعـدادا كافية من هذه المعاهد . فالذين يتخرجون منها لا يسدون أكثـر مـن عـشرة بالمائـة مـن الاحتياجات الاجتماعية الحقيقية . وحبذا لو ألحقت معاهد التدريب بمؤسسات الرعاية والتأهيل نفسا حتى لا يغلب على برامجها الصبغة النظرية البحتة .

و) انه منة الضروري صياغة نوع من التكامل بين مختلف مراحل وجوانب عملية التأهيل . فالتكامل ينبغي أن يقوم بين مؤسسات الوقاية والعلاج ، والرعاية والتأهيل والإدماج بحيث تشكل حلقات يمر بها المعاق حتى يعود إلحاقه اجتماعيا بأقل تكلفة أو خسارة إنسانية ممكنة . كذلك ينبغي أن يحدث تكامل بين مختلف الهيئات العاملة مع المعاقين ، أهلية كانت أم حكومية ، مع ضرورة خضوع كل هذه لقواعد تشكل حدا أدنى يضمن كفاءة الخدمة والتزامها بمعايير ملائمة لكل فئة من فئات الإعاقة ، ولكل فرد داخل كل فئة .

ز) ينبغي أن يسير تأهيل المعاقين وإدماجهم وفق خطة معينة تمثل قطاعا لا يتجزءا من الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتراعى في الخطة القطاعية للمعاقين عدة اعتبارات أساسية منها التوسع التدريجي حتى تغطي كافة المعاقين على الخريطة الاجتماعية ، ساعية الى سد الفجوة بين الريف والمدينة ، وبين الشرائح الاجتماعية ، وساعية الى توفير المزيد من فرص التشغيل ، والى التطوير المستمر في الخدمة سواء من حيث كفاءتها أو من حيث مضمون التأهيل ذاته ، هذا فضلا عن تركيزها على الجوانب الوقائية لمحاصرة أسباب العجز والإعاقة .

ح) التأكيد على أهمية إنشاء أجهزة للمتابعة تراقب عمل وفاعلية مختلف المؤسسات العاملة في إطار المعاقين . وينبغي أن يمتد عملها الى مختلف مراحل التأهيل : فيما يتعلق بإلحاق المعاقين بالمؤسسات ، ومدى النمو في الخدمات لتغطية احتياجاتهم ، ومدى الالتزام بالمعايير التي تحدد نوع ومستوى التأهيل ، ثم متابعة إمكانيات التشغيل والإدماج الاجتماعي .

سابعا. المعاقون في إطار سياسات التنمية الوطنية :

لا بد من التأكيد هنا على أن مشكلة المعاقين وما تتطلبه من رعاية وتعليم وتأهيل وتشغيل وإدماج اجتماعي ينبغي أن تكون عنصرا من عناصر سياسيات التنمية الوطنية وعنصرا لا ينفصل عن تنمية الموارد البشرية في المجتمع بصورة عامة ، إذ أن هدف كافة الجهود الخاصة بالمعاقين إنما تمثل في نهاية الأمر في إدماجهم في المجتمع ليكونوا مساهمين في نشاطاته ومستمتعين بخدماته وبما تعود به التنمية من مردود في إشباع الحاجات الأساسية لكافة المواطنين . وفي مثل هذا المنظور يكون للدولة واستراتيجياتها الإنمائية ونماذجها التخطيطية دور رئيسي في مواجهة المشكلة ومحاصرة عوامل الإعاقة وقاية وعلاج .

وعلى هذا الأساس فان محاصرة مشكلة الإعاقة ينبغي أن يدخل كأحد الأهداف في الخطـط والبرامج الوطنية للتنمية الشاملة، ويتحقق ذلك عن طريق :

أ) تبني استراتيجيات للتنمية الوطنية ترتكز ارتكازا صلبة على تنمية الإنسان ، وليس على مجـرد إقامة المشروعات وما تدره من عوائد وربحية اقتصادية أو ماليـة . وهـذا يـستلزم مراحـل متسلسلة من الجهود الإنمائية تأخذ في اعتبارها الآماد القصيرة والمتوسـطة والطويلـة فـي التخطيط .

ب) العمل المتنامي على أن تتحقق جهود التنمية إشباعا متزايـدا للحاجـات الأساسـية للمـواطنين وبخاصة في مجالات التغذية والخدمات الصحية الوقاية للأطفال ، ومكافحة الأوبئة ، والخدمات الثقافية والتربوية.

ج) إعطاء الأولوية المناسبة لتحسين أحوال البيئات والجماعات الفقيرة ذات المستوى المعيشي المتدني وخاصة في القطاعات الريفية والبدوية والمناطق الحضرية المتخلفة باعتبارها أكثـر البيئـات إفرازا لمجموعات المعاقين.

د)على الدولة أيضا أن تتبنى رؤية مستقبلية لمسألة الإعاقة بان تضع الخطط القادرة على مواجهتهـا من مصادرها الأساسية أو الخطط المتعلقة بتأهيل من يتعرضون للإعاقة ودمجهم فـي الحيـاة الاجتماعية. وينطوي ذلك على طرح مجموعة من التوقعات بخصوص حجم الإعاقة المحتملة، وأنماطها الرئيسة، وعلى هذا الأساس تتبنى إستراتيجية مستقبلية تتعلق لحجـم المؤسـسات أو التجهيزات اللازمة للمواجهة. أي إن تصورنا لمجتمع المـستقبل يـستهدف تحقيـق ظـروف اجتماعية تتقاص فيها معدلات الإعاقة الى أدنى مستوياتها ، وإذا وجدت فالمعاقون لن يكونـوا معزولين كهوامش بشرية وإنما هم ايجابيون مشاركون في صـنع الحيـاة وتأسـيس التنميـة الاجتماعية والاقتصادية.

ه) إن من أهم العناصر في توليد الخدمات للمعاقين هو التقنـين للحـد الأساسـي لمعـايير الخدمـة ومستويات أدائها سواء كان كذلك في مؤسسات الخدمات الحكومية أو الأهلية . ومن مـسؤولية البرامج والمشروعات في مختلف قطاعات الخدمات ضمان توفير لهذا الحـد الأساسـي مـن

مستوى الأداء في الخدمة وخاصة بالنسبة للمعاقين ، وإلا فان احتمال تأثيرها السلبي قد يتجاوز تأثيرها الايجابي .

و) السعي الجاد نحو التكامل في تخطيط خدمات المعاقين بين القطاعات النوعية المتخصصة ، والى التكامل الخدمي في داخل المؤسسة الواحدة التي قد تستلزم في كثير من الأحيان عمل فريق من مختلف المختصين كالطبيب والأخصائي الاجتماعي والنفسي والمدرب المهني ، والوالدين . كذلك فان هذه النظرة التكاملية لاحتياجات المعاق ينبغي أن يكون مجالا من مجالات تدريب المختصين أنفسهم ضمانا لفاعلية الخدمة والعمل مع المعاقين.

ز) إن خدمات المعاقين تستلزم كذلك توفير ترتيبات مجتمعية في المرافق العامة لتخصيص وسائل انتقال خاصة ، أو أفراد أماكن خاصة لهم في وسائل النقل العام ، وإيجاد مراحيض خاصة ، وبرامج تلفزيونية للصم والبكم تستخدم فيها لغة الإشارة ، أو كتابة العناوين الرئيسة في نشرات الأخبار ، وتوفير مطبوعات ومحلات للمكفوفين وتنظيم برامج ومسابقات رياضية وغير ذلك مما يستلزم تبني سياسات في تخطيط الخدمات وتنفيذها تأخذ بعين الاعتبار قطاع المواطنين المعاقين أسوة بقطاع المواطنين العاديين.

ح) العمل على تكوين لجان وطنية دائمة للمعاقين ، أو دعم اللجان الوطنية التي شكلت للعام الدولي للمعاقين لتصبح لجانا دائمة تتمثل فيها الوزارات والهيئات التنظيمات الأهلية ، وتزويد هذه اللجان بالخبرات الفنية والإمكانات الفنية والإمكانات المالية التي تيسر لها القيام بمسؤولياتها في تقديم المشورة والتوجيه بطريقة متكاملة للجهات الرسمية المعينة بالتخطيط والإشراف والتقويم في مجال المعاقين.

ثامنا. التعاون الإقليمي العربي في مجال المعاقين :

إن التعاون الإقليمي يمثل رصيدا هاما في توفير بعض الجوانب الرئيسية من مستلزمات المواجهة لمشكلة المعاقين، مما قد لا تستطيع الجهود الوطنية وحدها أن تتحمل تكلفتها المالية أو البشرية . ولما كان من الضروري أن تتكامل الموارد المالية مع الكوادر والخبرات البشرية في المنطقة لتحقيق بعض البرامج والمشروعات الإقليمية ، فان أجهزة ومؤسسات التعاون العربي مدعوة الى مزيد من التخطيط وتوفير الموارد المختلفة لتنفيذ خطة العمل الإقليمية للمعاقين.

ويمكن الإشارة الى أهم مجالات هذا التعاون :

أ) معاهد تدريب الكوادر الفنية :

إن المعاهد التي تدرب الكوادر الفنية المتكاملة - في الطب وعلم النفس والخدمة الاجتماعية والعلاج الطبيعي والأخصائيين في الأمراض الكلامية والسمعية والبصرية والتأهيل المهني - محدودة للغاية كميا في طاقتها الاستيعابية ، وفي مستواها الكيفي . وأي مواجهة جادة لمشكلة المعـاقين بـداء بتخريج الأعداد الكافية من هذه الكوادر . إن الأعداد الحالية التي تتخرج من المعاهـد الموجـودة لا تكفي لرعاية وعلاج وتأهيل أكثر من 5 % ممن يحتاجون الى هذه الخدمات في دول هذه المنطقـة . ومن هنا تصبح إحدى أولويات التعاون الإقليمي إنشاء عدد من المعاهد المتخصصة في هذه المجالات ويمكن لهذه المعاهد أن تتوزع بين بلاد المنطقة ، على أن يكون تمويلاها من مصدر موحد تسهم فيه الدول اليسر بالقسط الأكبر . ويمكن من خلال هذه المؤسسات . وعن طريق خطـة عـشرية ، أن تصل المنطقة الى اكتفاء ذاتي معقول من حيث الكوادر الفنية اللازمة للتعامل مع المعاقين مع نهايـة هذا العقد .

ب) مراكز البحث العلمي :

لا توجد في الوقت الحالي أي مراكز علمية عربية متخصصة في دراسة المشكلات العديـدة للمعاقين على المستويين العلمي والتطبيقي. وما زالت دول المنطقة تعيش على حصاد البحث العلمـي المتراكم في الدول المتقدمة دون إسهام منها في تنميته أو تمحيصه بحيث يتواءم مع الظروف المحلية في المنطقة . ولما كان من العسير على كل دولة أن تقيم مثل هذه المراكز البحثية بـالكم والكيـف المطلوبين ، لذلك يعتبر ذلك مجالا خصبا آخر للتعاون الإقليمي . ويمكن لهذه المراكز أن تتنوع على دول المنطقة ؛ أو أن تجمع في أكاديمية عربية واحـدة لبحـوث المعـاقين ، وان تتعـدد فروعهـا وأقسامها الداخلية بتعدد أنماطها ومستويات الإعاقة .

ج) صناعة إقليمية للأجهزة التعويضية :

من أكثر الأشياء الملحة التي يحتاجها المعاق – سواء في مرحلـة التعلـيم أو التأهيـل أو التشغيل – الأجهزة التعويضية من سمعية وبصرية وحركية . وهذه الأجهـزة بطبيعتهـا حـساسة وسريعة التلف والاستهلاك . وما زالت دول المنطقة تستورد معظم هذه الأجهزة مـن الخـارج .

وفضلا عن تكاليفها الباهظة ، فهي في معظم الحالات لا تناسب البيئة التي يعيش ويعمل فيها المعاق (نقص الطرق المعبدة ، كثرة الأتربة والرمال ، عدم وجود خدمات صيانة كافية .....الخ) . لـذلك تصبح إحدى أولويات التعاون الإقليمي إنشاء وتطوير صناعات عربية للأجهزة التعويضية . والعمل المشترك في هذا الصدد يفوق بكثير العمل القطري من الناحية الاقتصادية البحتة . ففضلا عمـا قـد تحتاجه هذه الصناعات من رؤوس أموال قد لا يقدر عليها كل قطر بمفرده ، فان الـسوق القطـري المحدود قد لا يجعل الاستثمار فيها ذا جدوى اقتصادية.ولكن السوق الإقليمية الأكبر (حوالي 8ملايين معاق)تبرر مثل هذا الاستثمار . ومن الطبيعي أن تكون هذه الصناعة متكاملة مـع عناصـر خطـة المواجهة الأخرى . وبالتحديد أن تكون على اتصال وثيق بمراكز البحث العلمي ، ومعاهـد تـدريب الكوادر ، وان تعطي أولويات التشغيل فيها للمعاقين أنفسهم بقدر ما تسمح لهم قدراتهم .

د) تبادل الخبرات والمعلومات والوثائق والأبحاث الخاصة بالمعاقين :

إن التفاعل الدائم بين المشتغلين في ميدان الإعاقة هو احد المجلات الحيوية الأخرى للتعاون الإقليمي . لذلك ينبغي الاستفادة من المنظمات المتخصصة سواء للجامعة العربية أو الأمـم المتحـدة لتكثيف هذا العمل . ويمكن في مرحلة قريبة أن ينظر المسئولين في دول المنطقة فـي تقنـين هـذا التفاعل من خلال جهاز إقليمي لشؤون المعاقين ، يتولى التعبئة والتنسيق للجهود الإقليمية فـي هـذا الصدد ؛ كما يتولى الحملات الإعلامية والتثقيفية لخلق وعي جماهيري بالمشكلة بكل جوانبهـا علـى مستوى المنطقة بأسرها .

ولكي يتقدم التعاون الإقليمي الى حيز التجسيد فان صناديق التنميـة الاقتـصادية والاجتماعيـة العربية والقطرية مطالبة بأخذ المبادرة الفعلية للإسهام في إنشاء معاهد التدريب ، ومراكـز البحـث العلمي ، وصناعات إقليمية للأجهزة المساعدة والتعويضية .

تاسعا . الإجراءات الخاصة لمساعدة المعاقين من الشعب الفلسطيني:

يدخل ضمن التعاون الإقليمي في مجابهة مشكلة المعاقين تخصيص مجهود خاص وعاجـل للشعب الفلسطيني . وذلك يقتضيه ما يتعرض له هذا الشعب من ألوان الاضطهاد ، وويلات الحرب ، وظروف الحياة القاسية في سبيل الحصول على حقوقه المشروعة . كمـا إن صـمود هـذا الـشعب ونضاله خلال أكثر من ثلاثين عاما وحتى اليوم قد عقدا مشكلة الإعاقة لديه . ويكفي أن نقول إن كل

روافد الإعاقة توجد بصورة مكثفة بين أبناء الشعب الفلسطيني – ابتداء من حالة التخلف وظروف القهر في الأراضي المحتلة ومخيمات اللاجئين الى استمرار تساقط المئات من القتلى والجرحى والمعاقين في معاركه الوطنية .

لذلك يتعين على دول المنطقة فرادى ومجتمعين في خططهم وبرامج عملهم القطرية والإقليمية تقديم العون للشعب الفلسطيني في المجالات التالية:

أ) الدعم المستمر لمؤسسات الرعاية الاجتماعية والتأهيل للمعاقين داخل الأراضي المحتلة وخارجها عن طريق تقديم العون المادي والفني والمعنوي لهذه المؤسسات .

ب) تقديم الدعم المادي والفني وتوفير المستلزمات الطبية لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني حتى تستطيع تقديم الخدمات الأساسية الوقائية والعلاجية والتاهيلية في مجالات العجز والإعاقة المختلفة .

ج) إتاحة مزيد من فرص الإعداد والتدريب في النواحي الطبية والرعاية الاجتماعية للمعاقين في المؤسسات ذات العلاقة بدول المنطقة.

د) تقديم منح دراسية تدريبية للإطارات الفلسطينية العاملة في مجالات المعاقين لتحسين كفاءتهم الفنية في المعاهد العربية أو في الخارج .

ه) حث المنظمات الدولية على تقديم المساعدات الفنية لمختلف البرامج والمؤسسات الفلسطينية للمعاقين .

عاشرا . التعاون الدولي:

إن دول المنطقة العربية جزء من العالم النامي . وهي بذلك تشترك معه في خصوصية مشكلاتهم الاجتماعية الكبرى الناتجة عن بقايا عصور التخلف أو الناشئة عن الحروب وحركات التحرير . لذلك فان خطط العمل القطرية والإقليمية لمنطقة غربي أسيا لا بد أن تضع في حسبانها أهمية التعاون مع دول العالم النامي الأخرى و مع المنظمات الدولية في مواجهة مشكلة المعاقين . ويتأتى ذلك بتبادل الخبرات العلمية والعملية والتعضيد المالي والمعنوي المتبادل.

ومن منظور أوسع فان دول منطقة غربي أسيا هي جزء لا يتجزءا من الأسرة الدولية . بل إن التعاون الدولي في هذا المجال هو احد الأسس الصلبة لإرساء نظام عالمي جديد ، تـتقلص فيـه الضغوط ، وتتعاظم فيه المساواة والعدالة والسلام .

وبالتحديد ينبغي لدول المنطقة العربية أن تتخذ الإجراءات المناسبة للإسهام في :

أ) عقد وتشجيع الاتفاقيات الثنائية والجماعية لتبادل الخبرات الفنية والتكنولوجية في ميـدان عـلاج وتعليم ورعاية وتأهيل وتشغيل المعاقين .

ب) تشجيع إقامة صندوق دولي للمعاقين ، تسهم فيه دول المنطقة ، وذلك لتقـديم المعونـة الماديـة للأقطار النامية في العالم .

ج) حث الدول التي أحرزت تقدما ملموسا في ميدان رعاية وتأهيل المعـاقين علـى فـتح أبـواب مؤسساتها ومعاهدها المتخصصة لتدريب كوادر فنية من دول العالم النامي .

د) حث الدول الغنية المتقدمة على الإسهام في بناء مؤسسات الرعاية والتأهيل للمعاقين ، وتقديم مـا يلزم من تجهيزات ومعدات ، في الدول النامية ولحركات التحرير الوطني .

ه) الاستفادة المثلى مما تقدمه الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة من معونات ماديـة وفنيـة فـي ميدان رعاية وتأهيل المعاقين ، وحثها على زيادة مجهوداتها في هذا الصدد ، وطلب مساعدتها في برامج الوقاية والعلاج والتأهيل التي تتبناها دول المنطقة . ويدخل في ذلك طلـب العـون المادي والفني في إقامة معاهد التدريب والبحث العلمي وفي إقامـة صـناعة وطنيـة إقليميـة للأجهزة المساعدة والتعويضية .

و) الاشتراك النشط في المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية الدولية في ميدان الإعاقة ؛ والعمل على تمثيل معاقيها في هذه المنتديات مع عمل الترتيبات التي تجعـل مـن اشـتراك هـؤلاء المعاقين اشتراكا فعالا .

ز) تبني دعوة عالمية لإنشاء اتحادات دولية لكل فئة رئيسية من فئات المعاقين ، وحث الأمم المتحدة على توفير الدعم المالي والمعنوي والتنظيمي لهذه الاتحادات ، وإعطائهـا دورا رئيـسيا فـي صياغة الخطط والبرامج الدولية في ميادين الوقاية والرعاية والعلاج والتعليم الخاص وتأهيـل المعاقين0